# النقد ووظائفه عند بعض فلاسفة ومفكري الاقتصاد الوضعي

أ.م.د. سعاد قاسم هاشم الموسوي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

**المستخلص:**
تحتل النقود اهمية خاصة في الحياة الاقتصادية لأنها المعبر الوحيد عن المعاني الاقتصادية المختلفة ، فالإنتاج يعبر عنه بالوحدات النقدية والدخول تقاس بالنقود ، بل ان الاقتصاديين لا يرون الثروة من السلع الاقتصادية ثروة ما لم تقوم بالنقود ، فهي وسيلة لإشباع حاجات الانسان وضرورة من ضرورات كل مجتمع ، وهي قديمة قدم الحضارة البشرية بل هي معروفة في المجتمعات البدائية وان اتخذت اشكالاً غير ما نألفه الان من اشكال . وما ان يوجد النقد حتى يسهل ما يسمى بالتخصص في الانتاج .

وبما ان الافكار الاقتصادية التي نألفها الان حول النقد ووظائفه لم تتبلور بمعزل عن البيئة الحضارية والاقتصادية والاجتماعية بل حتى السياسية والعقائدية التي عاشها المفكرين والفلاسفة من رواد الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي . وذلك لان الانسان وليد بيئته ومعتقده.

**فرضية البحث :** ينطلق البحث من فرضية مفاداها أن النقود أداة أعتمدها الاجتماع الانساني للخروج من نظم المقايضة ، هذه الأداة تعرف بوظيفتها التي تؤديها والتي من اجلها وجدت فهي ليس لها طبيعة محددة ولا جوهر قائم بحد ذاته وإنما تستمد ماهيتها من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي انعكس تطوره على وظائفها والذي تجسد في أراء وأفكار فلاسفة ومفكري الاقتصاد الوضعي والإسلامي .

**هدف البحث :**التعرف على طبيعة وظائف النقد وتباينها وفقآ لآراء المدارس الاقتصادية بدءآ من المدرسة اليونانية ومروراً بالفكر الاقتصادي الاسلام.

**منهجية البحث:**
في سعينا لإثبات فرضية البحث وللإحاطة بالخلفية التاريخية لتطور وظائف النقد عبر المدارس الفكرية كان لابد من التطرق الى المنهج التاريخي ثم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستقراء فية بشكل اساسي رغم اللجوء الى الاستنباط احياناً .

وللوصول الى أهداف البحث قسم البحث الى قسمين تناول القسم الاول رؤية فلاسفة ومفكري الاقتصاد الوضعي للنقد ووظائفه من العصر الاغريقي والروماني حتى المدرسة الكلاسيكية .

اما القسم الاخر للبحث فقد تناول رؤية فلاسفة ومفكري الاقتصاد الاسلامي للنقد ووظائفه وأهميته للاقتصاد .

## النقد ووظائفه في الفكر الاقتصادي الوضعي

### اولاً : النقد ووظائفه عند مفكري العصر الاغريقي

بالرغم من بعض التقدم الاقتصادي الذي احرزه المجتمع اليوناني في القرن الرابع قبل الميلاد ، اذ استقرت دعائم الملكية الخاصة وأستتب تقسيم العمل بين افراد المجتمع وازدهرت التجارة واستخدمت النقود . فقد ظل الفكر الاقتصادي محدوداً ولم يظهر في هذه الفترة من تاريخ اليونان فكر اقتصادي متخصص يذكر حول النقد ووظائفه ، لان جل اهتمام مفكري ذلك العصر كان يدور حول ادراك كنه الاشياء وتفهم علل الطبيعة وماهية الكون، اما الامور الاقتصادية فلم يكن لها في تفكير اليونان الا نصيب ضئيل ولا تتعدى نظرات جزئية جاءت في سياق البحث في امور فلسفية[١] .

من مفكري هذا العصر افلاطون الذي صاغ اراءه وفلسفته متأثراً بالفوضى السياسية والاجتماعية التي عمت اثينا أثر اندحارها في وجه أسبرطه متأثرا بالتطور الاجتماعي

والاقتصادي الذي أخذ يدب في جسم المجتمع الاغريقي وما رافق هذا التطور من منافسة وصراع بين طبقات المجتمع المختلفة وأغراضها المتناقضة دون ان ينسى كونه ارستقراطياً دافع بكل ما أوتي من اسلوب أدبي خلاب وذكاء حاد عن مصالح الطبقة الارستقراطية وأهدافها في تعزيز الرق وتأسيس دولة مستقرة تمهد الطريق لتقسيم العمل الذي بدأت بوادره الاولى تتبلور بصورة ملحوظة [٢] .

رغم هذا التطور لا نجد ضمن فلسفة افلاطون رؤية واضحة عن النقد ووظيفته كما جاء تحليله لتقسيم العمل ، فهو يرى بان النقد ليس له الا وظيفة كونه اداة للمبادلة لانه عقيم ، ويرى ان ناموس الغلات الطبيعية تكون متولدة من الاشياء ذاتها ، أما توليداً طبيعياً كما في اعمال الصيد والقنص والجمع والالتقاط، واما توليداً مختلطاً يندمج فيه عطاء الطبيعة مع العمل البشري ، كما في اعمال الزراعة والاستخراج والتعدين ، واما توليداً تجارياً اذ تقوم التجارة بتوفير خدمات نقل وشحن وتخزين البضائع بشرط ان لا يؤدي ذلك الى احتكار أو منع لاقوات الناس ، او مبالغة في رفع الاثمان والارباح بما يجاوز الحدود المعقولة[٣] .

لذا فأن النقد كما يراه افلاطون عقيم بطبعه ولا يصلح بذاته لان تتولد منه غله من الانواع الثلاثة ، لذا فأنه رأى في سلوك الافراد الذين يهدفون الى اتخاذ النقد وسيلة لتجميع الثروات (اداة للادخار) يعد سلوكاً غير طبيعي بل مجافياً للطبع السليم[٤] .

اما ارسطو فأن اهميته بالنسبة للفكر الاقتصادي اليوناني لا تعود لوضعه اسس المدينة الفاضلة بقدر ما تعود الى افكاره التحليلية حول تعريف الفعاليات الاقتصادية وماهية النقود ودورها في هذه الفعاليات .

رأى ارسطو من خلال ملاحظاته للفعاليات الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية (الاسرة) في انتاج السلع والخدمات لاشباع حاجاتها الذاتية وقد اطلق على هذه الفعاليات (Oikos) الاقتصاد المنزلي او الانتاجي ، ولا يعني هذا النوع من الفعاليات الاقتصادية الكفاية الذاتية الكلية للوحدة الاقتصادية . اذ لربما وجدت عندها وفرة في بعض السلع في الوقت الذي يمكن ان تكون هناك حاجة عند البعض الاخر فيتم تبادل الفائض وهو نتيجة حتميه لتقسيم العمل مما يجعله امراً طبيعياً ما دام القصد منه ليس الحصول على الربح والثراء ، أي لا مبرر لوجود النقد في هكذا نظام اقتصادي تبادلي[٥].

أن تصور أرسطو لوظيفة النقد بدأ واضحاً من خلال تحليله للنوع الثاني من الفعاليات التي اسماها أرسطو (اقتصاد الثراء) او الاقتصاد التجاري الذي عده أرسطو فعالية غير انتاجية وبالتالي غير طبيعية ، والربح الذي يحصل عليه التجار هو في الحقيقة خداع وسرقة، فعارض أرسطو اقراض النقود لغرض الحصول على فائدة فالنقود باعتقاده ما هي الا وسيلة لتبادل السلع ، لذا فأن الحصول على فائدة عن طريق اقراض النقود يعني تحريف الغاية المقصودة من ايجاد النقود وفعالية غير انتاجية لان النقود بحد ذاتها عقيمة ولا يمكن ان تدر ربحاً وليست ذات اصل طبيعي وانما تستمد قوتها من الانظمة القانونية ، فالفائدة التي يطالب المرء بالحصول عليها عند الاقراض هي استغلال وعمل غير طبيعي وغير أخلاقي ومخالف للعدالة[٦] .

لذا فان تحليل أرسطو لطبيعة ووظائف النقود يتضمن تفرقة واضحة بين وظيفتين أساسيتين للنقود وهي :

١- بوصفها وسيلة للتبادل تكمن وظيفتها في اقتناء السلع والخدمات اللازمة للاشباع .
٢- أداة للاكتناز أي بوصفها رأس مال نقدي يؤدي بالناس الى الرغبة في التجميع الذي لأحد له وهنا لأول مرة في تاريخ الفكر الاقتصادي تتقرر القسمة الثنائية بين النقود ورأس المال الحقيقي على يد أرسطو[٧] .

**ثانياً : النقد ووظائفه في الفكر الاقتصادي الروماني .**

لم تخلق روما تراثاً متميزاً في البحث والتحليل الاقتصادي بالرغم من توفر الظروف المناسبة للقيام بهذا العمل بصورة أكثر من الظروف التي كانت موجودة في أثينا، فروما القديمة لم تعتمد على حياة الاكتفاء الذاتي التي كانت سائدة في اثينا ، وانما كانت هناك أمبراطورية كبيرة موحدة الأجزاء ومرتبطة الواحدة منها بالاخرى في اطار دولة كبيرة بخلاف أثينا الدولة المدنية التي كانت الى جانب الامبراطورية الرومانية وحده صغيرة .

أما النقود فقد مارست وظيفتها الطبيعية كوسيلة للتبادل واخذت تلعب دوراً اكثر اهمية من السابق وبدأت تحل بصورة متزايدة محل المقايضة التي كانت سائدة في روما الامر الذي ساعد على قيام تجارة دولية على صعيد الامبراطورية الواسعة التي كانت تشمل غالبية الدول الأوربية وبلاد الأناضول وبعض الأقطار العربية الأسيوية وشمال أفريقيا.

أن أسهامات مفكري الرومان في التحليل الاقتصادي بدأت ضئيلة لأيمانهم كسلفهم الإغريق بأن الاهتمام بالأمور الاقتصادية هو عمل غير خلاق وغير لائق بالفكر والفلاسفة الذين كانوا يزدرؤن بالظمأ الى الثروة (النقود) ومأمن فيلسوف الإ وكانت تعاليمه تردد هذا الصدى (أن حب النقود هي أصل المفاسد) [٨].

**ثالثاً : النقد ووظائفه في الفكر الاقتصادي الذي ساد في العصور الوسطى :**

ان الصفة المميزة للنظام الاقتصادي الجديد الذي ساد في العصور الوسطى التي امتدت من انهيار الامبراطورية الرومانية اثر غزوات القبائل الجرمانية في القرن الخامس حتى منتصفة تكمن في[٩] :

١- رسوخ دعائم الإقطاع كنظام اقتصادي اجتماعي سياسي ساد أوربا في العصور الوسطى مع انقسام طبقي حاد اذ أصبحت لكل طبقة اجتماعية حقوق وامتيازات وواجبات حددت بعناية تامة ، وأصبح الواقع السياسي التنظيمي قائماً على سلطة الأمراء والنبلاء المطلقة ضمن حدود الضيعة الإقطاعية .

٢- تعاظم نفوذ الكنيسة كتنظيم رسمي له تأثيره الواضح على تفكير الأفراد وسلوكهم وتضخمت ممتلكات الكنيسة الى الحد الذي أصبحت معه أعظم السادة الإقطاعيين كما ملكت وحدة مذهبية أكسبتها نفوذاً عالمياً، وعندما أصبحت تعاليم المسيح بمفردها غير كافية كأساس تقوم عليه فتاوى الكنيسة ومواد القانون الكنسي كان لابد من الرجوع الى أرسطو وفلسفة الفكر الروماني كمصادر للفكر الكنسي الذي ساد هذ العصر .

فكانت السمة المميزة للفكر الاقتصادي خلال هذه الحقبة الزمنية هي محاولته الدائبة للتوفيق بين أصول العقيدة اللأهويته وبين الأوضاع القائمة والمستقرة في نظام الإقطاع.

ان أدراك هذا الفكر وطبيعته كمحاولة للتوفيق بين حقائق الدين ومتطلبات الواقع هو شرط ضروري لفهم حقيقة ومغزى الأفكار والأراء التي انبثقت حول النقود ووظائفها في العصور الوسطى التي ساد فيها اقتصاد الاكتفاء الذاتي على مستوى الضيعة الإقطاعية من جديد وتراجعت أهمية النقود لصالح أسلوب المقايضة بصورة ملحوظة بينما ظلت الصناعة مقصورة على سد حاجات السوق المحلية الصغيرة (الضيعة الإقطاعية) [١٠].

في منتصف القرن الثالث عشر ظهرت حاجة الكنيسة الى النقود والتي أفرزتها الحاجة لتمويل الحروب الصليبية من جهة ولبناء الكنائس من جهة ثانية كما كان اتصالهم عن طريق الحروب الصليبية بالحضارة العربية وتعرفهم عن طريقها بالفلسفة الإغريقية ، ناهيك عن أن حاجة العصر نفسه أدت الى زيادة الاهتمام بالمسائل الاقتصادية فظهور المدن وتطور الأعمال الحرفية واتساع حجم التبادل السلعي أدى كل ذلك للعودة الى استعمال النقود بصورة أكثر مما كانت عليه سابقاً وبذلك حصل تغير في نظره اللاهوتيين للمسائل الاقتصادية التي لم تلق لديهم في بادئ الأمر أهمية تذكر لاحتقارهم الحياة الدنيا واعتبارهم أياها مجرد مرحلة أولى للحياة الحقيقية في العالم الأخر.

من مفكري هذا العصر الذين لديهم أراء بسيطة حول النقود ووظيفتها هو (توماس الاكويني) الذي اشار في سياق تبريره تحريم أخذ الفائدة للذهاب الى ما ذهب اليه أرسطو من تبرير وادعى بأن النقود عقيمة ولا يمكن لها ان تدر دخلاً أو فائدة ومن اجل أثبات صحة رايه هذا يشبه (توماس الأكويني) النقود بالسلع الاستهلاكية مثل النبيذ او الحبوب ويؤكد بانه لا يجوز مطلقاً التمييز بين الشيء نفسه وبين المنفعة التي يحصل عليها المرء من هذا الشيء ، فالمرء لا يستطيع ان ينتفع من شيء بصورة عامة ، اذا لم يكن هذا الشيء في متناول يده ، وبما انه من غير المعقول ان يدفع المرء سعراً للسلعة نفسها ومرة اخرى للمنفعة التي يحصل عليها من هذه السلعة ، لذا فأن أخذ الفائدة يتعارض مع مبدأ تكافئ القيم العام ، ذلك المبدأ الذي كان توما الاكويني يسعى لتحقيقه ، فلما كانت النقود سلعة استهلاكية أي أنها تستهلك عند استبدالها بسلعة استهلاكية أخرى، لذا فأن مبدأ تكافئ القيم يحتم أرجاع المبلغ المستدان فقط، من الواضح من خلال ما تم استعراضه من أراء لتوماس الاكويني حول النقد انه لم يميز بين النقود المعدة لغرض الاستهلاك والنقود المعدة للاستثمار (رأس المال النقدي) مثلما فعل من قبله أرسطو[١١] .

**رابعاً : النقد ووظائفه عند التجاريين (المذهب المركانتيلي)**

أن الاكتشافات الجغرافية وحركة الأصلاح الديني وميلاد مفهوم الأمه بالمعنى المعاصر ادى الى حدوث تطورات كبيرة في العالم الأوربي وخاصة في الأحوال السياسية والاقتصادية ، هذا التطور الذي بدأ منذ أواخر القرن الخامس عشر كان له اكبر الأثر في اكتساح العالم الإقطاعي كتنظيم اقتصادي سياسي ونشوء المذهب التجاري ، فالظاهرة البارزة في التطور السياسي خلال هذه المرحلة هي قيام الدول الأوروبية ، والظاهرة البارزه في التطور الاقتصادي هي الانتقال من الاقتصاد المحلي المستقل القائم على فكرة الاكتفاء الذاتي مع قليل من المبادلة الى حياة اقتصادية ابرز خصائصها نمو التجارة الداخلية والخارجية وزيادة الاهتمام بالثروة والنشاط الاقتصادي .[١٢]

فالمركانتيلية ما هي الأجزء من أيدلوجية سادت في الدول الأوربية لمدة ثلاث قرون ١٤٥٠-١٦٥٠ كان جل اهتمامها تركيز القوة السياسية والاقتصادية للدولة في ظروف تمكن الأوربيون من الاستيلاء على اولى المستعمرات وعلى ثروات اجنبية واقامة صلات تجارية بين البلدان والهيمنة على اكبر قدر من الأمكانيات الاقتصادية[١٣] .

لكن التيار المركانتيلي وان لم تكن له نفس الصورة في كل البلدان التي ساد فيها بل كانت له عدة اتجاهات في اسبانيا وايطاليا وفرنسا وانكلترا وكان كل اتجاه يعبر عن وضعية معينة ، لكن كل تلك الاتجاهات كانت تلتقي في النقاط التالية التي كونت أساس المركا نتيليه[١٤] .

أولاً : ان النظرية المركأنتيليه نظرية كلية شمولية أي أنها لا تعني بتصرفات الأفراد والمشاكل الاقتصادية على صعيد الوحدات ولكنها تهتم بواقع الاقتصاد الأمة الكلي أي أن نظرتها (ماكرو اقتصادية) وهذا يجعلها تختلف عن كل النظريات التي سادت العالم فيما بعد حتى القرن العشرين .

ثانياً : أن المركانتيلية أتجاه حركي يبحث عن طرق أثراء الأمم ويعبر واقعياً عن سياسة معينة أكثر مما يعبر عن نظرية ولا يرى الأشياء في سكونها بل في تطورها الدائم، فالتصنيع والتجارة وتعدد السكان كلها عناصر مرتبطة بالتحول الدائم لبنيه اقتصاد الأمم.

ثالثاً : أن المركانتيليه نظرية تدخلية أي أنها تدعو لتدخل الدولة فالأسبان يدعون الأمير لجلب المعادن النفيسة والعمل على الحيلولة دون خروجها ، والفرنسيون يطلبون من الحاكم المبادرة بتشجيع الصناعة الوطنية والانكليز يطلبون منه تشجيع تجارتهم ووقاية أنتاجهم .

رابعاً : أن المركانتيليه نظرية نقدية تعد النقود في حد ذاتها لها دور في الحياة الاقتصادية ولها تأثير مستقل يرتبط بكنه النقود بذاتها فتزايد كمية النقود يؤدي الى ارتفاع الاسعار عند البعض ويؤدي الى انخفاض معدل الفائدة عند البعض الاخر، هذه الفكرة التي رفضها

الكلاسيك فيما بعد الذين قالوا بحيادية النقود وتقبلها الاقتصاديون بعد ظهور الاتجاه الكينزي عام ١٩٣٦ .

ان التقييم الكبير الذي حظيت به النقود في الفكر المركانتيلي يعود الى اعتقادهم بان المعادن النفيسه (الذهب والفضة) هي عماد ثروة الامة ، وفي هذا يقول (كموليس) (الذهب شيء مدهش ... من يملكه يملك كل ما يرغب فيه ، بل وبالذهب يستطيع المرء ادخال الارواح الشريرة الى الجنة)[١٥] .

هذه الاشادة من قبل المركانتيليه بالمعادن النفيسه يعود الى انهم لا يرون بالنقود وسيلة للتبادل فقط وانما علاوه على ذلك كانت النقود في نظرهم مستودعاً للقيمة وذلك بالنسبة للافراد والدولة على حد سواء .

لذا أنصب الهدف الرئيس لسياستهم الاقتصادية الحصول على المعدن النفيس (الذهب والفضة) اما عن طريق استخراجه من المناجم او الاستيلاء عليه من البلدان الموجود فيها لدعم بلدانهم[١٦] .

**خامسا:- الرواد الانكليز لوك وارائه في النقد ووظائفه :-**

يعارض (لوك) الراي القائل بان للنقود قيمة فعلية تستمدها من كميات العمل المبذول في انتاجها ، ويدعي ان قيمتها ما هي في الواقع الا قيمة تصورية رمزية تعود اصلا للاتفاق الجماعي العام (العقد الاجتماعي) .

ويربان للنقود قيمة مزدوجة (قيمة ايجارية) و (قيمة تبادلية) اذ لما كانت النقود ليست بسلعة سريعة العطب ، فان ذلك يلغي قيدا من القيود التي يمكن ان تحد من ظاهرة تزايدها اي تراكمها في ايدي الافراد ، فالسلع سريعة العطب وحدها هي التي لا يستطيع اي فرد ان يقتني سواها باكثر مما هو في احتياج فعلي اليه مخافة التلف ، ومع ذلك فهناك قيود عملية على المبلغ الذي يستطيع أي فرد تملكه وهي نوع ومقدار العمل الذي يمارسه الفرد فضلاً عما يؤول اليه من ميراث او هبة او وصية ، ومن هنا نشأ التفاوت الحقيقي في توزيع الثروات بين الافراد وهو ما جعل للنقود قيمة ايجارية تتمثل في قدرة النقود على ان تدر دخلاً دورياً وربما يعرف بالفائدة وهو شبيه بالريع ، وهنا نجد ان لوك يتبع (بتي) ويقيم نظريته في الفائدة انطلاقاً من نظريته في الريع الذي يعده لوك الفائض الوحيد، فالتوزيع المتفاوت للنقود ادى الى تفاوت دخول الافراد[١٧] .

اما القيمة الثانية للنقود فهي قيمتها (التبادلية) أي سلطانها في المبادلة بكافة السلع والخدمات في الاسواق .

وفي تحليله لقيمة النقود يركز (لوك) على ان للنقود قوة شرائية ويتوصل الى ما توصل اليه المفكرون السابقون على ان اثمان السلع يحددها حجم النقود المتداولة في بلدما وفي فترة زمنية معينة ، وهو يسعى لتوضيح القيمة التبادلية للنقود يقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه التجاريون من حيث الخلط بين النقود ورأس المال وكونهما متطابقتين وان كان يخالفهم الرأي بأن انخفاض سعر الفائدة يعمل على رفع الاثمان فيوضح ان الذي يحدد الاثمان ليس هو سعر الفائدة وانما كمية النقود في التداول ويعد هذا التفسير من لوك اسهاماً في بنيان النظرية النقدية الكمية[١٨] .

وفيما يشير لوك الى ان وظيفة النقود كوسيلة لتبادل الثروة اشار ضمناً الى وظيفتها كاداة للادخار موضحاً ان قبل ظهور النقود لم يكن الافراد يسعون الى انتاج اكثر مما يحتاجونه لان المواد الزراعية هي اصلاً سريعة التلف واما بعد ان ظهرت النقود فقد زال هذا القيد الذي كان يحد من تجميع الثروة في ايدي الافراد اي انه اصبح بامكان المرء ان يقتني ما يزيد عما يحتاج اليه لنفسه وذلك لانه اصبح بامكانه من الان فصاعداً ان يبيع الفائض من انتاجه ويحوله الى نقود

ويستطيع ان يخزنها وبهذا اصبح ممكناً كذلك جمع الثروات الطائلة عن طريق التسلط على ملكيات زراعية اكبر[١٩] .

اما (هيوم) فهو يتفق مع لوك ان النقود ليست سوى رمز اذ يقول بان النقود ما هي في حقيقة الامر الاممثل للبضائع والعمل وانها وسيلة لقياسهما وتعزيزاً لرأيه في ان النقود ما هي الا رمزاً للقيمة ووسيلة تسهل عملية المبادلة (التجارة) يطبق هيوم النظرية الكمية للنقود على التجارة الدولية ويستنتج ان كمية المعادن النفيسة في الاقتصاد الدولي ستتوزع باكملها بسبب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقد استناداً الى حاجة البلدان المشاركة في التجارة .

لقد كان هيوم على ثقة تامة بانه لن تبقى داخل البلد الا تلك الكمية من النقود التي يحتاجها المجتمع ، اما اذا كانت هذه الكمية اكبر من حاجة الاقتصاد لها فأن الفائض على حاجة المجتمع من النقد سيتسرب الى تلك الاقطار التي تكون فيها حاجة ملحة للنقود والتي يكون مستوى اسعار البضائع فيها منخفضاً والنقود هي رمز للقيمة ووسيلة تسهل عملية الاتجار[٢٠] .

اما كانتيون فهو من المفكرين الاقتصاديين الذي استوعب الافكار الاقتصادية التي كانت سائدة في عصره وما قبل ذلك ووضعها في اطار عام وعرضها بصورة منتظمة مقدماً بنهجه هذا تحليلاً اقتصادياً نظرياً بعيداً كل البعد عن الاعتقادات الشخصية والميول الشخصيةالذاتية محاولاً الالتزام بالموضوعية العلمية قدر الامكان ، والاهم من هذا أن كانتيون لم يتطرق الى البحث في المشاكل العملية التي تعاني منها السياسة الاقتصادية وانما بقى رائد التحليل الاقتصادي النظري والممهد للفكر الكلاسيكي الذي أثراه اكثر من غيره .

فقد بحث كانتيون الظروف التاريخية التي ادت الى استخدام الذهب والفضة مقياساً مشتركاً يقيم الاشياء مشيداً بصورة كبيرة بميزات المعادن النفيسة كنقود ، اذ أنها غير قابلة للتلف وسهلة الخزن ولا تفقد من قيمتها شيئاً عند تجزئتها ، واخيراً وليس أخراً فأنها نادرة ، ويستهزأ كانتيون بآراء (لوك) الذي ادعى بأن نشأة النقود تعود الى اتفاق المجتمع بهذا الخصوص لتسهيل عملية التبادل اذ يرى ان النقود ما ظهرت الا من خلال المنافع التي تقدمها للمجتمع ولحاجته اليها[٢١] .

كذلك يختلف كانتيون مع لوك في تحديد العوامل التي تتعين عليها قيمة النقود فبينما كان الاخير يرى ان للنقود قيمة وهمية تصورية يؤكد كانتيون على ان للنقود قيمة حقيقية ويطبق من اجل اشتقاق هذه القيمة نفس العوامل التي توصل اليها في حديثة عن قيمة البضائع ويقول ان (قيمة النقود) تعود لتكاليف انتاج المعادن النفيسة التي تتكون منها النقود المعدنية ، أو بصورة ادق هو لا يرى اي فرق بين الذهب والفضة من ناحية والسلع الاخرى من حيث خضوعها للقواعد العامة التي تحكم القيم ذلك ان للذهب والفضة قيمة كامنة تتوقف على كمية العمل والارض التي دخلت في انتاجها فضلاً عن القيمة الكامنة فهناك ثمن للذهب والفضة يتوقف على تفاعلات العرض والطلب وهنا تتحدد القيمة الحقيقية للنقود التي يحوم حولها السعر السوقي للمعادن النفيسة[٢٢] .

**سادساً:- : النقد ووظائفه عند مفكري المدرسة الكلاسيكية**

بدأت ملامح المدرسة الكلاسيكية تطرق ابواب الفكر الاقتصادي من خلال صياغتها نظرية اقتصادية تدافع عن النشاط الاقتصادي الحر بعد أن غدت قيود وتعقيدات الفكر الاقتصادي التجاري تحول دون تحقيق اهداف المرحلة الجديدة من مراحل الرأسمالية ، فالفلسفة التي بنى النظام الرأسمالي الجديد أسسها والقائمة على الحرية والتوافق التلقائي الطبيعي . ولدعم هذا البناء الفكري القائم على الملكية الخاصة استندت النظرية الكلاسيكية على عده فرضيات تشكل الاساس العلمي لمبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتتمحور هذه الفرضيات بالاتي :

أ- خضوع النظام الرأسمالي لمبدأ المنافسة الكاملة الداعية الى منع السيطرة على الاسعار في السوق .

ب- الاستخدام الكامل موضع اقتصادي طبيعي (العرض يخلق الطلب) قانون ساي ونظام السوق الحر والتلقائية هي التي تقضي على اي بطالة قد تحدث في الاقتصاد .
ج- ان التطور الرأسمالي الصناعي مكن الدول الصناعية من ان تكون المحتكر الاول للانتاج الصناعي والتجارة على المستوى العالمي ، فأي تقييد أو تدخل من الدولة في التجارة مع بقية انحاء العالم لم تعد تروق للراسمالية الصناعية لانها اصبحت لاتخاف المنافسة في السوق العالمية ولم تعد بحاجة لتدخل الدولة في مقدراتها لانها تعدت دور الطفولة ووصلت مرحلة الشباب والانطلاقه الثابتة التي لاتخاف المخاطر .

فالفكر الكلاسكي كفكر جديد اكد على أن العلاقة بين الدولة والافراد ضرورة حتمية لهذا التطور الصناعي الراسمالي وخير ممثل له هي الليبرالية التي اصبحت هي السياسة الاقتصادية التي تمثل مصالح الرأسمالية الصاعدة ان ما يميز الاقتصاديون الكلاسيك هو التقائهم في بعض النقاط المشتركة التي تكون فلسفتهم وهي[٢٣] :

١- الكلاسيكية تهتم بالتصرفات الاقتصادية الجزئية اي المشاكل المرتبطة بالمصلحة الفردية فنظرتها (ميكرو اقتصادية) وهي ترفض ان ترى الاشياء في شموليتها معتقدة ان المجموعة تتكون بعد اضافة الجزئيات بعضها ببعض .
٢- الكلاسيكية فلسفة سكونية اي دراستها تنصب على واقع معين وفترة زمنية معينة ولكن هذا لا يعني انها لا تهتم بمشاكل التطور فهي سكونيه التحليل مركبة المحتوى .
٣- الكلاسيكية فلسفة ليبراليه ترى ان المصلحة الفردية تختلط بالمصلحة الجماعية وان اليد الخفية تضمن الانسجام بين المصالح .

من مفكري المدرسة الكلاسيكية **ادم سمث** فهو يفند الفكرة الشائعة في ان النقود ثروة ممتازة ، أذ يرى بان النقود سلعه اقل ضرورة من السلع الاخرى ويقول ان الثروة الحقيقة للدولة ليست في نقودها بل في (الاراضي ، البيوت ، السلع الاستهلاكية) ، فالنقود في رأي ادم سمث لا تستهلك ووظيفتها الوحيدة أنها تعين على تداول الثروات وعلى قياس قيمتها ، ومع ان ادم سمث يجعل النقود من صنف رأس المال الدائر ، فهي أداة ضرورية للإنتاج الاجتماعي ولكنها تكلف كثيراً .

**اما ريكاردو** والذي لم تحظ النظرية النقدية عنده بالاهتمام الكبيرة كالاهتمام الذي حظيت به من المدرسة المركا نتيليه لان جل اهتمامه تركز على السياسة النقدية والنظام النقدي بفعل تاثيرات المشاكل التي واجهت انكلترا في ذلك العصر ، كما كانت لارائه في النقود اهمية عملية كبيرة فيما بعد ، ويعود عدم اهتمام ريكاردو بالجوانب النظرية للنقود الى انه يشارك الكلاسيك في ان النقود مجرد وسيلة للمبادلة واداه لقياس القيم وان تصورهم حول النقود أنها لا يمكن ان تؤدي الى اي تغير يذكر في الانتاج والتوزيع .

لذا فأن ريكاردو وهو يعرض نظرية التوزيع المسألة الاساسية للاقتصاد السياسي كما كان يرى كما وكأنة لايوجد اي تأثير للنقود في تحديد ما تحصل عليه الطبقات الاجتماعية المختلفة من الدخل القومي . اي نظرتهم للنقود كانت على اساس انها مجرد ستار يحيط بالطبيعة السلعية الحقيقية للاقتصاد ويخفيها عن الانظار ، لكنه لا يؤثر في القوانين الاقتصادية التي تتحكم في الاقتصاد السلعي ، فهي اداة تسهيل مسيرة وان مثلها مثل (الزيت بالنسبة للماكنة) ، لذا نراهم يقيمون دراستهم لقوانين الانتاج والتوزيع كلها كما لوكنا في اقتصاد سلعي لا نقود فيه وانهم يعدوا القوانين الاقتصادية التي توصلوا اليها في تحليلهم لهذا الاقتصاد سارية المفعول على الاقتصاد الذي توجد فيه نقود معبره عما يحدث فيه من تغيرات[٢٤].

**اما كينز** الذي اختص خلال حياته الاولى بالنظرية النقدية والسياسة النقدية واعظم اثارة كتابة الموسوم (بحث في النقود) ولما تحرك كينز من المجال الضيق للنظرية النقدية الى المجال الاوسع (النظرية الاقتصادية العامة) أخذ معه النقود وجعل لها مكانه بالغة الاهمية في تحديد

الاستخدام والانتاج بأسره ، وقد اشار في بحثه (نظرية في الاقتصاد النقدي) بأن للنقود ثلاث وظائف ١- وسيط في المبادلة ٢- وحده للحساب ٣- مخزن للقيمة ، ومن بين هذه الوظائف عد كينز الوظيفة الثالثة (مخزن للقيمة) اهم وظيفة عندما عرف (الاقتصاد النقدي) مشيراً الى ان الذين لهم دخل وثروة اكثر مما يستهلكون عادة بامكانهم ان يخزنوا الفائض في اوجه عديدة بضمنها اكتناز النقود واقراض النقود واستثمارها في بعض اشكال الاموال الانتاجية، فأن أختار الافراد خزن ثروتهم بشكل نقود فلا يحصلون على دخل ، وان اقرضوا نقودهم لحصلوا على فائدة ، وان اشتروا بها شيئاً من اموال الاستثمار صار لهم أمل في الحصول على ربح ، وبما ان النقود بوصفها مخزناً للقيمة عقيمة . وان الاشكال الاخرى من الثروة تدر عائداً يشكل فائدة أو ربح ، فلا بد من تفسير خاص يوضح لماذا يفضل الناس احياناً خزن الثروة على هيئة نقود و يقدم كينز جوابه متناولاً هذه الحقيقة وهي (ان النقود قد تكون اسلم شكل تخزن فيه النقود) ، لان في اقراض النقود وشراء الاموال التي تدر الدخل يوجد قدر من عدم اليقين الذي لا يوجد اذا ما احتفظ الفرد بثروته على شكل نقود، فالذين يمتلكون النقود لهم نوع من الضمان لا يستمتع به الذين يمتلكون الانواع الاخرى من الثروة[٢٥] .

اما اذا فضل مالكي الثروة اكتناز النقود بدلاً من اقراضها او استثمارها فأن تفضليهم للاكتناز يعني وضع عراقيل امام انتاج الثروة الاجتماعية الحقيقية ، وهذا التفضيل لامتلاك النقود بدلاً من امتلاك الثروة التي تدر دخلاً أنما يحصل بدرجة كبيرة في العالم الذي لايحاط مستقبله الاقتصادي باليقين . ولو كان العالم يمكنه التنبوء بمستقبله الاقتصادي رياضياً لما وجد معنى لخزن الثروة بشكل نقود عقيمة .

فالمستقبل الاقتصادي المصحوب بعدم اليقين هو الذي يفسر وحده لماذا يوجد هذا التفضيل لخزن الثروة بشكل نقود لاتدر اي دخل فالرغبة في خزن الثروة بشكل نقود هو مقياس لدرجة عدم ثقتنا بتقديراتنا عن المستقبل وان حيازه النقود الحقيقية (تهدئ قلقنا) والمكافأة التي نستلمها للتخلي عن النقود هي مقياس لدرجة قلقنا ، والفائدة هي مكافأة على عدم اكتناز النقود وسعر الفائدة يتوقف على شدة الرغبة في الاكتناز او (تفضيل السيولة) لمقاصد المضاربة .

اما (جان باتيست ساي) و(فردريك باستيا) فيعدان اصدق ممثلين للفكر الكلاسيكي والليبرالية الاقتصادية في فرنسا اذ تميزت اراؤهم بالتفاؤل الكبير في النظام الرأسمالي والطاقات الكامنة فيه .

فالاقتصادي (ساي) الذي كان يؤكد في كتاباته بانه ليس الا شارحاً ومنسقاً لاراء وافكار (ادم سميث) الاساسية الا انه في الواقع كان اكثر من هذا فقد أحدث تحويراً ملحوظاً لاراء سمث عند محاولته شرح وتنسيق اراء سميث لا تقل أهمية عن التحوير والتطوير الذي أجراه ريكاردو .

ان شهره (ساي) في تاريخ الفكر الاقتصادي ارتبطت بنظريته المعروفة باسم (قانون المنافذ) والذي مفاده أن (البضائع تبادل ببضائع) بمعنى ان الانتاج لا يمكن ان يفيض عن الطلب وكل من باع انتاجه بنقود يستهلك تلك النقود لشراء بضائع اخرى من بائع اخر ويستنتج من هذا القانون نقطتان .

الاولى: ليست النقود سوى حجاب يغطي الحقيقة اي ان دورها محايد في الحياة الاقتصادية الا انها تحجب للوهله الاولى هذه الحقائق عن النظر .

الثانية: ان ازمات فيض الانتاج لا يمكن ان يكون لها وجود في آلية الاسعار وتقلباتها العفوية لان العرض يخلق الطلب ويساوية.

فالنقود دورها كما يرى ساي في معاملات البيع والشراء بين المنتجين هي دور الوسيط الذي يسهل اجراء هذه المعاملات ، فالبائع الذي يأخذ النقود لقاء ما يقدم من سلع وخدمات لا يأخذ النقود لاقتنائها بحد ذاتها وانما يستخدمها في شراء السلع والخدمات الاخرى[٢٦] .

**النقد ووظائفه في الفكر الاقتصادي الإسلامي**

لقد كان لمفكري وفقهاء الفكر الاقتصادي الإسلامي رؤيتهم الخاصة بالنقد ووظائفه ومن مفكري هذا الفكر :

**وظائف النقود عند الغزالي**

اهتم الغزالي بالنقود اهتماماً كبيراً فقد تناولها تناولاً مفصلاً متحدثاً عن شأنها وطبيعتها وما ينبغي ان يكون السلوك اتجاهها فجاء تحليله للنقود غاية في الابداع من الناحية العلمية الاقتصادية فقد ذهب الى ما ذهبت اليه الدراسات الاقتصادية المعاصرة الى ان للنقد وظائف عديدة وهي :

**اولاً : كونه مقياس للقيمة :**

الغزالي وهو يتحدث من هذا الوظيفة لا يفوته ان يشير الى ان النقود هي من نعم الله تعالى اذ يقول :

(من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير وبهما قوام الدنيا ، وهما حجران لا منفعة في اعيانهما ، ولكن يضطر الخلق اليهما من حيث ان كل انسان محتاج الى اعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته وقد يعجز عما يحتاج اليه ويملك ما يستغني عنه كمن يملك الزعفران مثلاً وهو محتاج الى جمل يركبه .. الى ان يقول فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين متوسطين بين سائر الاموال ، حتى تقدر بهما الاموال..)[٢٧] . اي بها تقدر قيم الاموال ويمكن اجراء المبادلة بسهولة يسر .

وفي مكان أخر اشار الى الوظيفة نفسها قائلاً ((انما خلقها الله لتداولهما الايدي ويكونا حاكمين بين الاموال بالعدل.. ولحكمة اخرى وهي التوسل بهما الى سائر الاشياء لانهما عزيزان في انفسهما ولا غرض في اعيانهما))[٢٨] .

فالغزالي يقرر هنا ان النقود مقياس للقيمة وبوصفهما حاكمان بين الاموال ويشبه كنزهما (الذهب والفضة) بحسب حاكم المسلمين (لان من كنزهما فقد ظلمهما وابطل الحكمة فيهما وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه الحكم بسببه)[٢٩] .

**ثانياً : النقد وسيلة للمبادلة :**

هنا يقرر الغزالي الوظيفة الاصلية للنقود وهي تسهيل عملية المبادلة فهي همزة الوصل في عمليات التبادل فمن معه سلعة مستغنى عنها يدفعها ويحصل مقابلها نقوداً تمكنه ان يحصل على اي سلعة يحتاج اليها [٣٠]

وللغزالي في تلك الوظيفة عبارات دقيقة كل الدقة فيقول ((... لحكمه اخرى وهي التوسل بهما الى سائر الاشياء ... فمن ملكها فانه ملك كل شيء لا كمن ملك ثوباً فانه لم يملك الا الثوب لانه غرضه في دابة مثلاً فاحتيج الى شيء هو في صورته كانه ليس بشيء وهو في معناه كانه كل الاشياء .. وهو وسيلة الى كل غرض))[٣١].

ويقول ((.. يخلق الله الدنانير والدراهم حاكمين متوسطين بين سائر الاموال حتى تقدر الاموال بينهما))[٣٢].

ان ما ذهب اليه الغزالي من ان النقود لا منفعة في اعيانها ما هو الا تأكيد على ان جوهر نظرية النقدية نابع من ان النقود بحد ذاتها لا قيمة لها وان قيمتها مردها التبادل نفسه من حيث انها وليدته ، وانه بالتبادل اصبح للنقد قيمة باعتباره مجسداً لتلك القيم الى ان اصبح للنقد قيمته باعتباره سلعة خاصة نادرة اذ يقول ((انهما (الذهب والفضة) باعتبارهما العملة الشرعية عزيزان نادران ولهذا يتوسل بهما الى سائر الاشياء))[٣٣] .

هذا هو التحليل الدقيق لما يطلق عليه اليوم القوة الشرائية العامة للنقود وهي اهم خاصة لها بها تصير نقود وبغيرها تنتفي منه النقدية فهي وسيلة للدفع حالا ام مستقبلا ومقياساً للقيمة[٣٤].

**ثالثاً : النقد اداة لحفظ القيمة :**

أكد الغزالي على الدور الذي يلعبه النقد كونه اداة ووسيلة لحفظ القيمة وادخارها حينما قال (ثم يحتاج الى مال يطول بقاؤه لان الحاجة اليه تدوم) ولم يغفل الغزالي التأكيد على ان (النقود اداة للحصول على السلع والخدمات) مما يترتب عليه ما سبق ذكره من انه لا يمكن للنقد ان يؤدي وظيفته هذه الا اذا توفرت السلع والخدمات التي تحقق رغبة حائز النقود ومالكها والى جميع ذلك اشار بقوله (فانهما وسيلتان الى الغير لاغرض في أعيانهما)( اذ لاغرض للاحاد في أعيانهما فأنهما حجران وأنهما خلقا لتتداولها الايدي) فكذلك النقد لاغرض فيه وهو وسيلة الى كل غرض[٣٥] .

((لانهما عزيزان في انفسهما ولاغرض في اعيانهما ونسبتهما الى سائر الاموال نسبة واحدة فخرج ملكها فكأنه ملك كل شيء))[٣٦] .

لذا فهو لا ينكر وظيفه النقود كأداة للادخار أو بمعنى الاكتناز على حد قوله لأنه لا يخرج في الاكتناز عن مفهومه لدى جمهور العلماء وهو عدم اداء الزكاة ، فأيما مال لم تؤد زكاته فهو ليس بكنز وان كان مدخراً او مدفوناً وهكذا فالاكتناز غير الادخار قطعاً، وهو يتحدث عن وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة أنما يقتضي شرعية الادخار وهو الاحتفاظ بالنقود لفترة قد تطول أو تقصر بين البيع والشراء اللاحق له فمن غير المتصور في ظل نقدية المبادلات أن تتم المبادلات بصورة فورية[٣٧] .

لذلك نجد الغزالي يشدد على الا يعتبر النقد كسلعة تكون محل صفقات ومصدراً للربح لذا فهو ينهي عن كنز النقد أو سحبه من الشبكة التجارية ، ان المتاجرة بالمال التي تحمل في طياتها مكافأة في شكل نسبة فائدة وتعتمد على تراكم الاموال كغاية في حد ذاته ظلماً عند الغزالي الذي يستند الى تعاليم القران والسنة[٣٨] .

ان الغزالي بارائه هذه حول النقد يؤكد حقيقة علمية تشكل جوهر النظرية النقدية في انه لا قيمة للنقود بحد ذاتها وانما هي تكتسب قيمتها من كونها وسيلة للتبادل ومقياساً للقيم، وأن لها وظيفة الادخار ثم الدفع وان ستتحول بذلك الى ممارسة وظيفة النقد العالمي عندما تدخل الاقتصادات المختلفة في علاقات اقتصادية وتجارية مالية ونقدية فيما بينها ، وبذلك يكون الغزالي قد سبق الكثير من المنظرين باكثر من ثمانية قرون بالكشف عن جوهر النقد ووظائفة[٣٩] .

**ويعرض ابن تيمية** ، على غرار الغزالي الى عنصر النقد كمعيار للقياس ووسيلة للتبادل وينبذ المتاجرة بالاموال . كما يتعرض ايضاً الى مشاكل تأكل المال ويحلل اثره في الوضعية الاقتصادية العامة وفي مستوى معيشة السكان (على السلطة أن تضرب النقود غير (الذهب والفضة) بالحد الذي يكفي حجم الصفقات المبرمة بين الناس دون ان تسبب لهم أي ضرر.

والى جانب ابن تيمية يقر تلميذه وهو **ابن القيم** بوظيفتي النقد اللتين اشار اليهما الاول مع الملاحظة انه كان اكثر دقة في الطرح (ان النقود كما يقول ابن القيم لا تصدر من اجل ذاتها ، ولكن لكي تستعمل كوسيلة في العمليات التجارية اي انها وسيلة تبادل)

ويعتبر ابن القيم الدينار والدرهم أسماء لأسعار السلع وتشكل بهذه الصفة معيار قياس للمنتجات ، اذن يجب ان تكون العملة ثابتة لتسهل تثمين المنتجات وبيعها [٤٠].

**أبن خلدون :**

لم يكون أبن خلدون فكراً واضحاً حول وظائف النقود في الاقتصاد السلعي البسيط، بل انه يقترب جداً من مفهوم طبيعتها الحقيقية في نتاج خاص يتجسد به العمل الانساني ويمكن ان يصح مقياساً للقيمة وهذا الرأي يعكسه قوله ((ان الاموال من الذهب والفضة أنما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص بظهورها بالاعمال الانسانية))[٤١] .

اما عن وظيفة النقد كمقياس للقيمة فقد اشار الى ان الله خلق الذهب والفضة ليستعملا كمعيار قياس لجميع السلع اذ يقول (ان الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول)[٤٢] .

كما يستعملها الناس وسيلة للتداول فيذهب الى التأكيد بان النقود وسيلة للتداول العالمي مثلما هي وسيلة للتداول على المستوى الداخلي وان كمية النقد المتداول في بلد ما لا يمكن ان تتجاوز حاجة الناس اليها (وما يوجد منها بايدي الناس فهو متناقل من قطر الى اخر ومن دولة الى اخرى بحسب اغراضه والعمران الذي يستدعى له فالبلدان المنتجة للذهب والفضة تستبدل انتاجها بالعملة حتى تستطيع اقتناء المواد والمنتجات التي تحتاج اليها )[٤٣] اي ان النقد وسيلة لتسهيل عملية التبادل في التجارة الداخلية او الخارجية.

ويستعمل النقد ايضاً كوسيلة للادخار والاكتناز حيث يقول ( أن الذهب والفضة هما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب ) واحياناً تكدس بعض المنتجات من اجل اكتساب الذهب والفضة وحسب لان كل المنتجات معرضة لتقلبات الأسعار في السوق ما عدا الذهب والفضة[٤٤].

**المقريزي :**

ان المتتبع لاراء المقريزي في النقود يجد ان النقد في رايه شيء اساسي ولاغنى عنه في حياة البشر . كان منذ وجودهم الاول وسيظل طالما بقي المجتمع البشري ولاجل البرهنة على رأيه هذا يذهب الى القول (حتى قيل أن أول من ضرب الدينار والدرهم ادم عليه الصلاة والسلام وقال لا تصلح المعيشة الا بهما)[٤٥] .

اما بخصوص وظائف النقود نجد ان المقريزي وفي غمرة حماسة في ابراز دور النقود ورواج الفلوس في نشوء ظاهرة القحط والغلاء يخلط بين وظائف النقود وبخاصة الوظيفتين الاولى والثانية (وظيفته كوسيلة للتبادل) ووظيفته (كمقياس للقيمة) فهو ينكر على النقد وظيفته الاولى ويركز على الثانية اذ يقول (ان النقود التي تكون اثماناً للمبيعات قيماً للاعمال انما هي الذهب والفضة) [٤٦] .

ان الخلط الواضح بين الوظيفتين لدى المقريزي وعدم استيعابه لحقيقة النقد من انه وسيلة للتبادل جره الى اخطاء جوهرية جعلته يستخدم مقولات (النقد الذهب والفضة) كأنها مسميات مترادفة لمسمى واحد هو النقد فالذهب هو النقد ولاشكل للنقد غيره ولا يمكن ان يتصور المقريزي سلعة قبل الذهب والفضة لعبت دور النقد فهو القيمة ومصدرها اذ يقول (ولا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم من احد من الامم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبداً في قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما...) اي الذهب والفضة .

ويقول ايضاً (ان النقود المعتبرة شرعاً وعقلاً وعادة عنده انما هي الذهب والفضة فقط، وما عداهما لا يصلح ان يكون نقداً[٤٧] .

ان المقريزي بارائه هذه يؤيد ان النقود هي شيء اساسي ولاغنى عنها في حياة البشر منذ وجودهم الأول وسيظل طالما بقي المجتمع .

**الخاتمة:-**

اخلص من مأتم مناقشته إلى مايأتي :

١ - أن الأفكار الاقتصادية حول وظيفة النقد جاءت متباينة ومختلفة بين فلاسفة ومفكري العصور القديمة والكلاسيكية المعاصرة وحتى الإسلامية هذا الاختلاف في الرؤية لوظيفة النقد مرده اختلاف البيئة الحضارية والاقتصادية بل حتى العقائدية التي عاشها المفكرون والفلاسفة.

٢- كان للتطور الحضاري التأثير الاكبرعلى النقد ووظائفه الذي انعكس ايجابياً على وظيفة النقد ليجعلها متعددة ومتباينة بتباين المناخ الحضاري والعقائدي والاقتصادي الذي عاشه مفكرو وفلاسفة كل من الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي .

٣- أن أفكار الفلاسفة والمفكرين حول النقد ووظائفه وعلى مر المراحل التاريخية أكدت حقيقة أن النقود تراد لوظائفها وحسب وأن كفاءة أدائها لوظائفها تستلزم أول ما تستلزم ثبات قيمتها .

٤- أن أراء الفلاسفة والمفكرين حول النقد ووظائفه وعلى مر الحقب التاريخية التي مرت بها النظم الاقتصادية شكلت الأساس الذي انطلقت منة النظريات النقدية اللاحقة للعصر الذي تبلورت عنة أفكارهم .

٥- أن بعض أراء مفكري الاقتصاد الوضعي في العصور القديمة حول الربا (الفائدة) كونها عمل غير طبيعي وغير أخلاقي ومخالفة للعدالة تطابقت مع أراء المسلمين التي استندت على التشريع الإسلامي في تحريم الربا .

**الهوامش :**

(١) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي، ج٥، ط١ ، ص٤١٨ .

(٢) د. عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الاقتصادي من الفكر الإغريقي إلى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي في الأقطار المختلفة ، ج١، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٧٩، ص١٩ .

(٣)(٤)الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، المصدر ذاته ، ص٤١٨ ، ص٤١٩ .

(٥) د. عدنان عباس علي ، المصدر أعلاه ، ص٢٤ .

(٦) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، المصدر ذاته ، ص٤٢٤ .

(٧)(٨) د. عدنان عباس علي ، المصدر ذاته ، ص٣٢ ،ص ٢٤.

(٩) (١٠) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، المصدر ذاته ، ص ٤٢٤ ، ص٤٢٥.

(١١) د. عدنان عباس علي ، المصدر ذاته ، ص٣٢.

(١٢) د. عبد الإلـه بـن محمد بـن احمد وعزت شحاتة كرار، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣، ص١١ .

(١٣) د. فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسي ، مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة للنشر والطباعة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١ ، ص١٠٦ .

(١٤) (١٥) د. عدنان عباس علي ، المصدر ذاته ، ص١٠٧ و ١٠٨ .

(١٦) د. عبد الإله بن محمد وعزت شحاتة ، المصدر ذاته ، ص١١ .

(١٧) فتح الله ولعلو ، المصدر ذاته ، ص١١ .

(١٨) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، المصدر ذاته ، ص٤٣٩ .

(١٩)(٢٠) عدنان عباس علي ، المصدر ذاته ، ص١٤٩ ،ص ١٧٠ .

(٢١) د. عبد الحميد برا هيمي ، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، ص١١ .

(٢٢) د. عدنان عباس علي ، المصدر ذاته ، ص١٥٩ .

(٢٣) فتح الله ولعلو ، المصدر سابق ص١١٣ .

(٢٤) د. عدنان عباس علي ، المصدر ذاته ، ص٣٢٤ .

(٢٥) (٢٦) د. عدنان عباس علي ، المصدر ذاته ،

(٢٧)(٢٧) (٢٩) الغزالـي – إحيـاء علـوم الـدين – مؤسسـة الحلبـي – القـاهرة ١٣٨٧ – الجـزء الرابع ص ١١٤ .

(٣٠) د. صبحي فندي الكبيسي – أراء الغزالي – في المال والنقود – مجلة دراسات اقتصادية – بيت الحكمة عدد ٢٤ السنة الثانية ٢٠٠٠، ص ١٢٠ .

(٣١) ابو حامد الغزالي ، أحياء علوم الدين ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .

(٣٢) شوقي احمد دنيا ، من أعلام الاقتصاد الإسلامي ، الإمام ابو حامد محمد الغزالي ، ندوة الاقتصاد الإسلامي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ص٤٥٠ .

(٣٣) عبد الرزاق الهيتي ، مساهمات الغزالي في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة ١٩٨٩ ،ص٢٠٤ .

(٣٤) ابو حامد الغزالي مصدر سابق ، ص١١٤ .

(٣٥) د. عبد الحميد براهيمي مصدر سابق ص ٥٢ .
(٣٦) عبد الرزاق الهيتي ، مصدر سابق ص ٢٠٤ .
(٣٧) (٣٨ ) (٣٩) عبد الحميد براهيمي ، مصدر سابق ص ٥٣.
(٤٠) (٤١)(٤٢) (٤٣) ابن خلدون المقدمة ، مطبعة المصطفى ، مصر ، ب ت ، ص٣٨٨ .
(٤٤) د . محمد عبد المنعم الجمال ، موسوعة الاقتصاد الاسلامي ودراسات مقارنة ، دار الكتاب المصري واللبناني، ط١ ، ١٩٨٠ ،ص٤٨٤.
(٤٥) ابراهيم عبد المنعم ،النقد ووظائفة في المذهب الاقتصادي الاسلامي ، رسالة ماجستير كلية الشريعة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٧٩ .
(٤٦) د. فاضل الحسب ، اراء المقريزي الاقتصادية في الغلاء والتضخم ، ندوة الاقتصاد الاسلامي ، معهد البحوث والدراسات العربية بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٤٧٢ .
(٤٧) ابراهيم عبد المنعم ، مصدر سابق , ص٨٠

**المراجع :-**

**أولا:- المراجع التاريخية :**

* أبن خلدون ،المقدمة ،مطبعة مصطفى ، مصر ،بدون تاريخ .
*الغزالي ،أحياء علوم الدين ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة ،١٣٨٧ ،الجزء الرابع،١٩٦٨ .

**ثانياً :-المصادر الحديثة :**

* أحمد ، عبد الالة بن محمد وعزت شماتة كرار ، النظام المالي والاقتصادي في الاسلام ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ،٢٠٠٣ .
* ألاسلامية ،الاتحاد الدولي للبنوك ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ، الخصائص المميزة للاقتصاد الاسلامي، ج٥، ط١ .
*براهيمي ، عبد الحميد ، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٧ .
*الجمال، محمد عبد المنعم ، موسوعة الاقتصاد الاسلامي ودراسات مقارنة ، دار الكتاب المصري واللبناني ، ط١٩٨٠،١.
* الحسب ، فاضل ،أراء المقريزي الاقتصادية في الغلاء والتضخم ،ندوة الاقتصاد الاسلامي ، معهد البحوث والدراسات العربية ،بغداد ، ١٩٨٣ .
* دنيا ،شوقي أحمد ، من اعلام الاقتصاد الاسلامي ،الامام أبو حامد محمد الغزالي ، ندوة الاقتصاد الاسلامي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ،١٩٨٣ .
*عبد المنعم ،أبراهيم ، النقد ووظائفة في المذهب الاقتصادي الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة ، جامعة بغداد ،١٩٨٩.
*علي ، د. عدنان عباس ، تاريخ الفكر الاقتصادي من الفكر الاغريقي الى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي في الاقطار المختلفة ، ج١، مطبعة عصام ، بغداد .
* الكبيسي ، د . صبحي فندي ،أراء الغزالي في المال والنقود ، مجلة دراسات أقتصادية ، بيت الحكمة ، ع٢٤ ، السنة الثانية ،٢٠٠٠ .
*الهيتي ، عبد الرزاق ، مساهمات الغزالي في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة ،١٩٨٩ .
* ولعلو ، د. فتح الله ، الاقتصاد السياسي ، مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة للنشر والطباعة ، بيروت ، ط١ ،١٩٨١ .